حديث افتراق الأمة

دراسة حديثية عقدية

The hadith of the separation of the ummah ‟a hadith nodal study

د.صهيب ضياء الدين عبدالله

Dr. Suhaib Diaa Al-Din Abdullah Muhammad

العراق IRAQ

الملخص

تناولت في هذا البحث حديث افتراق الأمة ودرسته دراسة حديثية عقدية من حيث تخريج الحديث وبيان الفاظه، وتراجم رواته، والحكم عليه، وبيان من انتقد الحديث سندا ومتنا ومن ثم الرد على ذلك، وبينت في هذا البحث المراد بالفرق الهالكة، وعدد هذه الفرق، وبيان حكمها، وركزت على أمر مهم دفعني لكتابة بحثي هذا وهو بيان أن أغلب الأمة من الفرقة الناجية وليس من الهالكة، وانما الفرق الهالكة المقصود بها رؤوس الفرق وأعمدتها، وليس ذكر العدد في الحديث لبيان كثرة الهالكين، وإنما لبيان اتساع طرق الظلال وشعبها ووحدة طريق الحق نظير ذلك، وبيان ان من استحق من الامة دخول النار فانه يخرج منها بعد أخذ جزاءه ولا يخلّد فيها فلا يفهم من الحديث خلود من استحق دخول النار.

Abstract

In this research I dealt with the Hadith of the discord of the ummah in a doctrinal and hadith framework regarding the rout it is reported who reported it judging it and showing who criticized its sannad and matin and then responding to that. I also showed what is meant by the non_surviving sects their number and judging these sects. I focused on an important matter that made me write this paper which is to show that the majority of the ummah belongs to the surviving sect and not to the perishing one.

What is meant by the non_surviving sects are the heads and pillars of these sects. Mentioning the number of these sects in the hadith is not meant to show the number of the perishing but to indicate the multiplicity of the ways of going astray and the unity of the right path as opposed to that.

Any member of the ummah who deserves to go to hell will not be immortal there but he /she would get out after being punished. So /this Hadith does not indicate immortality in five for those (ummah individuals) who deserve to enter hall.

مقدمة

الحمد لله الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحق؛ ليظهره على الدين كله وكفى بالله شهيدا، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له؛ إقرارا به وتوحيدا، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم تسليما مزيدا.

أما بعد:

فان اجتماع المسلمين مقصد عظيم مأمور به، فقد أمر الله سبحانه وتعالى عباده بالإجتماع ونبذ الافتراق، قال تعالى: ﴿وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَا تَنَٰزَعُواْ فَتَفۡشَلُواْ﴾ [الأنفال: ٤٦]، وقال تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُواْ مِنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٣١ مِنَ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمۡ وَكَانُواْ شِيَعٗاۖ كُلُّ حِزۡبِۭ بِمَا لَدَيۡهِمۡ فَرِحُونَ﴾ [الروم: ٣١، ٣٢]، وقد أخبر النبيّ (ﷺ) بأن أمته ستفترق كما افترقت الأمم السالفة، فليست أمة محمد بدعا عن الامم بل انها ستفترق كما افترقوا، وستتبع الامة سنن اسلافهم، قال رسول الله (ﷺ) أن النبيّ (ﷺ)، قال: ((«لتتبعن سنن من قبلكم شبرا بشبر، وذراعا بذراع، حتى لو سلكوا جحر ضب لسلكتموه»، قلنا يا رسول الله: اليهود، والنصارى قال: «فمن»))[1]، وقال النبي (ﷺ) ((فإنه من يعش منكم يرى بعدي اختلافا كثيرا، فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين، وعضوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور، فإن كل محدثة بدعة، وإن كل بدعة ضلالة))[2] وهذه الأخبار من النبيّ (ﷺ) فيها التحذير من الفرقة وحث الامة على الاجتماع ونبذ الفرقة، ويفهم منها الحذر من ذلك الافتراق اذا وقع والاجتماع على الحق.

ولأهمية حديث افتراق الامة أفردته بالبحث وهذه الأهمية يمكن تقريرها بالآتي:

١- هذا الحديث قد اعتمده كتّاب الفرق الاسلامية في مقدمة مؤلفاتهم، وجعلوه أصلا في تقسيم الفرق وتفريعها.

---

(١) اخرجه البخاري في الصحيح المسمى الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه : لمحمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي: تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر: دار طوق النجاة : ط :١- ١٤٢٢هـ كتاب أحايث الانبياء، باب ما ذكر عن بني إسرائيل، (٤/ ١٦٩) برقم (٣٤٥٦).

(٢) أخرجه أحمد في المسند واللفظ له، لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (ت ٢٤١هـ)، المحقق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون، مؤسسة الرسالة، (ط/ ١)، ١٤٢١ هـ، حديث العرباض بن سارية عن النبي ﷺ (٢٨/ ٣٧٣) برقم(١٧١٤١)، والترمذي في سننه، محمد بن عيسى بن سَوْرة، الترمذي، أبو عيسى (ت ٢٧٩هـ)، المحقق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي – بيروت، ١٩٩٨م، أبواب العلم، باب ما جاء في الأخذ بالسنة واجتناب البدع (٤/ ٣٤١) برقم (٢٦٧٦). وقال عنه الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح».

٢- وهذا الحديث مما اختلف العلماء فيه سندا ومتنا، فمنهم من اثبت صحة سنده وأنكر متنه، ومنهم من اثبت صحة السند والمتن، ومنهم من اثبته وانكر زيادة: (كلها في النار إلّا واحدة) على اختلاف الفاظها.

٣- قد يخطأ بعض الناس في فهم هذا الحديث فيذهب إلى أن أكثر الأمة يلحقها الوعيد المذكور في الحديث وان القلة القليلة هي الناجية، فلا بد من التوضيح والبيان.

وقد جاءت خطة البحث على النحو الآتي:

المبحث الأول: تخريج الحديث وألفاظه، والحكم عليه، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تخريج الحديث والفاظه.

المطلب الثاني: ترجمة رواة الاسناد.

المطلب الثالث: الحكم على الحديث.

المبحث الثاني: بيان معنى الحديث، وما يتعلق به من مباحث عقدية، وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: بيان معنى الحديث

المطلب الثاني: انكار متن الحديث

المطلب الثالث: حقيقة الافتراق

المطلب الرابع: عدد الفرق المخالفة

المطلب الخامسة: حكم الفرق المخالفة

والله تعالى أسال ان يوفقني لما يحبه ويرضاه، والله الهادي الى سبيل الرشاد.

المبحث الأول
تخريج الحديث وألفاظه، والحكم عليه، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تخريج الحديث وألفاظه:

الحديث مروي عن عدد من الصحابة منهم: (أبو هريرة، وعوف بن مالك الأشجعي، وأنس بن مالك، ومعاوية بن أبي سفيان، وعبد الله بن عمرو-رضي الله عنهم-):

أما حديث أبي هريرة:

أخرجه أحمد[١] والترمذي واللفظ له [٢] وابن ماجه[٣] وأبو يعلى[٤] من طريق (محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة -رضي الله عنه- عن النبي ﷺ)، بلفظ: ((«تَفَرَّقَتِ اليَهُودُ عَلَى إِحْدَى وَسَبْعِينَ أَوْ اثْنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، وَالنَّصَارَى مِثْلَ ذَلِكَ، وَتَفْتَرِقُ أُمَّتِي عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً)).

وأما حديث عوف بن مالك:

أخرجه ابن ماجه واللفظ له[٥] والطبراني[٦] من طريق (عباد بن يوسف عن صفوان بن عمرو، عن راشد بن سعد، عن عوف بن مالك الأشجعي-رضي الله عنه- عن النبي ﷺ)، بلفظ:((افترقت اليهود على إحدى وسبعين فرقة، واحدة في الجنة وسبعون في النار، وافترقت النصارى على اثنتين وسبعين فرقة، فإحدى وسبعون في النار وواحدة في الجنة، والذي نفسي بيده لتفترقن أمتي على ثلاث وسبعين فرقة، فواحدة في الجنة واثنتان وسبعون في النار» قيل: يا رسول الله، من هم؟ قال: «هم الجماعة»)).

---

(١) مسند أحمد، مسند أبي هريرة، (١٤/ ١٢٤) برقم (٨٣٩٦).

(٢) الجامع الكبير، أبواب الايمان، باب ما جاء في افتراق هذه الأمة، (٤/ ٣٢٢) (٢٦٤٠).

(٣) سنن ابن ماجه، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، وماجة اسم أبيه يزيد (ت ٢٧٣هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي، كتاب الفتن، باب افتراق الأمم، (٢/ ١٣٢٢) برقم (٣٩٩١).

(٤) مسند أبي يعلى الموصلي (١٠/ ٣١٧) برقم(٥٩١٠).

(٥) سنن ابن ماجه، كتاب الفتن، باب افتراق الأمم، (٢/ ١٣٢٢) برقم (٣٩٩٢).

(٦) مسند الشاميين (٢/ ١٠٠) برقم(٩٨٨).

وأما حديث معاوية بن أبي سفيان:

أخرجه أحمد[١] والدارمي[٢] والترمذي[٣] وأبو داوود واللفظ له[٤] من طريق (صفوان عن أزهر بن عبد الله الحرازي، عن أبي عامر الهوزني، عن معاوية بن أبي سفيان–رضي الله عنه- عن النبي ﷺ): ((ألا إن من قبلكم من أهل الكتاب افترقوا على ثنتين وسبعين ملة، وإن هذه الملة ستفترق على ثلاث وسبعين، ثنتان وسبعون في النار، وواحدة في الجنة، وهي الجماعة)).

وأما حديث أنس بن مالك:

أخرجه أحمد[٥] من طريق (النميري، عن أنس بن مالك « إن بني إسرائيل افترقت على ثنتين وسبعين فرقة، وأنتم تفترقون على مثلها، كلها في النار إلا فرقة « .

وأخرجه ابن ماجه[٦] من طريق (قتادة، عن أنس بن مالك، عن رسول الله ﷺ) بلفظ: ((إن بني إسرائيل افترقت على إحدى وسبعين فرقة، وإن أمتي ستفترق على ثنتين وسبعين فرقة، كلها في النار، إلا واحدة وهي: الجماعة)).

وأخرجه أبو يعلى[٧] من طريق (عبد العزيز بن صهيب، عن أنس بن مالك عن رسول الله ﷺ) بلفظ: ((افترقت بنو إسرائيل على إحدى وسبعين فرقة، وإن أمتي ستفترق على ثنتين وسبعين فرقة، كلهم في النار إلا السواد الأعظم)).

وأما حديث عبد الله بن عمرو:

أخرجه الترمذي[٨] من طريق عبد الرحمن بن زياد الأفريقي، عن عبد الله بن يزيد، عن عبد الله بن عمرو–رضي الله عنه-، قال: قال رسول الله (ﷺ) بلفظ: ((ليأتين على أمتي ما أتى على بني إسرائيل حذو النعل بالنعل، حتى إن كان منهم من أتى أمه علانية لكان في أمتي من يصنع ذلك، وإن بني إسرائيل تفرقت على ثنتين وسبعين ملة، وتفترق أمتي على ثلاث وسبعين ملة، كلهم في النار إلا ملة واحدة، قالوا:

(١) مسند أحمد، مسند معاوية بن ابي سفيان (٢٨/ ١٣٤) برقم (١٦٩٣٧)

(٢) سنن الدارمي، كتاب السير، باب افتراق الامة، (٣/ ١٦٣٦) برقم (٢٥٦٠).

(٣) الجامع الكبير، أبواب الايمان، باب ما جاء في افتراق هذه الأمة، (٤/ ٣٢٢) (٢٦٤١).

(٤) سنن أبي داود (٤/ ١٩٨) برقم (٤٥٩٧) .

(٥) مسند الامام أحمد، مسند أنس بن مالك، (١٩/ ٢٤١) بر قم (١٢٢٠٨).

(٦) سنن ابن ماجه، كتاب الفتن، باب افتراق الأمم، (٢/ ١٣٢٢) برقم (٣٩٩٣).

(٧) مسند أبي يعلى الموصلي (٧/ ٣٦) برقم(٣٩٤٤).

(٨) سنن الترمذي، أبواب الايمان، باب ما جاء فيمن يموت وهو يشهد أن لا إله إلا الله، (٤/ ٣٢٣) برقم (٢٦٤١).

ومن هي يا رسول الله؟ قال: ما أنا عليه وأصحابي)).

المطلب الثاني: تراجم رواة الحديث:

* محمد بن عمرو محمد بن عمرو بن علقمة الليثى، أبو عبد الله، وقيل: أبو الحسن، المدني، روى عن: يحيى بن عبد الرحمن ابن حاطب، وأبي سلمة بن عبد الرحمن وغيرهما، وروى عنه: أسباط بن محمد القرشي، وحماد بن سلمة وغيرهما[١] قال على ابن المديني: سمعت يحيى بن سعيد القطان، وسئل عن سهيل بن أبى صالح، ومحمد بن عمرو بن علقمة، فقال: «محمد بن عمرو أعلى منه، قال علي: قلت ليحيى: محمد بن عمرو كيف هو ؟ قال: تريد العفو أو تشدد ؟ قلت: لا بل أشدد، قال: ليس هو ممن تريد، و كان يقول: حدثنا أشياخنا أبو سلمة، و يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب»، وقال أبو بكر بن أبى خيثمة: «سئل يحيى بن معين عن محمد بن عمرو، فقال: ما زال الناس يتقون حديثه، قيل له، و ما علة ذلك ؟ قال: كان يحدث مرة عن أبى سلمة بالشيء من رأيه ثم يحدث به مرة أخرى عن أبي سلمة، عن أبى هريرة»، وقال أبو حاتم: «صالح الحديث، يكتب حديثه، وهو شيخ»، وقال النسائي: «ليس به بأس»، وقال ابن عدى: « ولمحمد بن عمرو بن علقمة حديث صالح وقد حدث عنه جماعة من الثقات كل واحد منهم ينفرد عنه بنسخة ويغرب بعضهم على بعض وروى عنه مالك غير حديث في الموطإ وغيره وأرجو أنه لا بأس به»، قال ابن حجر: « صدوق له أوهام من السادسة»، توفى سنة (١٤٤هـ).[٢]

* أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف القرشي الزهري المدني، روى عن: أبي قتادة الأنصاري، وأبي هريرة، وغيرهما، روى عنه: إسماعيل بن أمية، ومحمد بن عمرو، وغيرهما[٣]، ذكره محمد بن سعد فى الطبقة الثانية من أهل المدينة، وقال: «كان ثقة، فقيها، كثير الحديث»، وقال أبو زرعة: «ثقة إمام» وقال ابن حجر:

---

(١) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبي الحجاج المزي (ت ٧٤٢هـ) : تحقيق: د. بشار عواد معروف : مؤسسة الرسالة – بيروت : ط:١- ١٤٠٠ – ١٩٨٠. (٢٦/ ٢١٤).

(٢) الجرح والتعديل لأبي محمد عبد الرحمن بن محمد الرازي ابن أبي حاتم (ت ٣٢٧هـ): طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية – بحيدر آباد الدكن – الهند: دار إحياء التراث العربي – بيروت : ط:١- ١٢٧١ هـ ١٩٥٢ م. (٨/ ٣١)، الكامل في ضعفاء الرجال، لأبي أحمد بن عدي الجرجاني (ت ٣٦٥هـ) : تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود-علي محمد معوض، دار الكتب العلمية – بيروت-لبنان، ط:١- ١٤١٨هـ – ١٩٩٧ م، (٧/ ٤٥٨)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٢٦/ ٢١٢)،تقريب التهذيب، لأبي الفضل أحمد بن بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد عوامة: دار الرشيد – سوريا، ط:١- ١٤٠٦ ه – ١٩٨٦م،(ص: ٤٩٩).

(٣) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٣٣/ ٣٧٢)

«ثقة مكثر من الثالثه» توفي سنة (٩٤ه أو ١٠٤ هـ)[١].

* عباد بن يوسف الكندي، أبو عثمان الحمصي، الكرابيسي، روى عن: أرطاة من المنذر، وصفوان بن عمرو السكسكي، وروى عنه: إبراهيم بن العلاء الزبيدي، وعمرو بن عثمان بن سعيد بن كثير عثمان بن صالح، قال ابن عدي:»وعباد بن يوسف هذا روى عن أهل الشام، وهو شامي حمصي وروى عن صفوان بن عمرو وغيره أحاديث ينفرد بها»، قال الذهبي: «صدوق يغرب»، وقال أيضا:» ليس بالقوي»، وقال ابن حجر: « مقبول من التاسعة»، توفي سنة(٢٠٦هـ)[٢].

* صفوان بن عمرو بن هرم السكسكي، روى عن: خالد بن معدان، وراشد بن سعد، وروى عنه: صدقة بن عبد الله السمين، وعباد بن يوسف الكندي[٣]، وقال أحمد بن عبد الله العجلي، ودحيم، وأبو حاتم، والنسائي: «ثقة». زاد أبو حاتم:» لا بأس به»، وقال ابن حجر: «ثقة، من الخامسة»[٤].

* راشد بن سعد المقرائي، ويقال: الحبراني، الحمصي، روى عن: وعمير بن سعد، وعوف بن مالك، روى عنه: وحريز بن عثمان، وصفوان بن عمرو[٥]، قال يحيى بن معين، وأبو حاتم، والعجلى، و يعقوب بن شيبة، والنسائي: «ثقة»، وقال ابن حجر: «ثقة كثير الإرسال، من الثالثة»[٦].

* زياد بن عبد الله النميري البصري، قال يحيى بن معين: «ضعيف الحديث»، روى عن: أنس بن

---

(١) الطبقات الكبرى، أبو عبد الله محمد بن سعد، البصري، البغدادي المعروف بابن سعد (ت ٢٣٠هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية – بيروت، ط:١، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م (٥/ ١١٨)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٣٣/ ٣٧٥) تقريب التهذيب (ص: ٦٤٥)

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال (٥/ ٥٥٧)، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: محمد عوامة، دار القبلة للثقافة الإسلامية - مؤسسة علوم القرآن، جدة، ط:١، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م (١/ ٥٣٣)، ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)تحقيق: حماد بن محمد الأنصاري، مكتبة النهضة الحديثة – مكة، ط: ٢، ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م (ص: ٢٠٨)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (١٤/ ١٧٩)، تقريب التهذيب (ص: ٢٩١).

(٣) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (١٣/ ٢٠٢).

(٤) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٤/ ٤٢٢)، تاريخ الثقات، أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلى الكوفى (ت ٢٦١هـ)، دار الباز، ط:١ ١٤٠٥هـ-١٩٨٤م (ص: ٢٢٨)، تقريب التهذيب (ص: ٢٧٧).

(٥) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٩/ ٩).

(٦) الثقات للعجلي (ص: ١٥١) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٣/ ٤٨٣)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٩/ ٩)، تقريب التهذيب (ص: ٢٠٤).

مالك، روى عنه: جابر الجعفي، وصدقة بن يسار، وقال ابن حبان: « منكر الحديث، يروي عن أنس أشياء لا تشبه حديث الثقات، لا يجوز الاحتجاج به، تركه يحيى بن معين"، وقال ابن حجر: « ضعيف من الخامسة»[١].

* قتادة ابن دعامة ابن قتادة السدوسي أبو الخطاب البصري، روى عن: أنس بن مالك، وبديل بن ميسرة العقيلي، وروى عنه: أبان بن يزيد العطار، إسماعيل ابن مسلم المكي، قال أبو حاتم: «أكثر أصحاب الحسن قتادة واثبت أصحاب أنس الزهري ثم قتادة.» وقال ابن حجر: « ثقة ثبت يقال ولد أكمه وهو رأس الطبقة الرابعة»[٢].

* عبد العزيز بن صهيب البناني، مولاهم، البصري الأعمى، روى عن: أنس بن مالك، وشهر بن حوشب، روى عنه: إسماعيل ابن علية، والحارث بن عبيد أبو قدامة الإيادي[٣]، قال يحيى بن سعيد القطان، عن شعبة: عبد العزيز بن صهيب فى أنس أحب إلى من قتادة، أو قال: أثبت من قتادة، وقال ابن سعد وابن معين والنسائي: « ثقة» [٤].

* عبد الرحمن بن زياد بن أنعم أبو خالد الأفريقي، قال أبو بكر المروذى، عن أحمد بن حنبل: منكر الحديث، زقال أبو بكر بن أبى خيثمة و محمد بن عثمان بن أبى شيبة، عن يحيى بن معين: « ضعيف» [٥].

المطلب الثالث: الحكم على الحديث:

الحديث مرويٌ عن عدد من الصحابة – رضي الله عنهم- بطرق عده[٦]، الا ان أقرب هذه الطرق

---

(١) ينظر: المجروحين من المحدثين، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان أبو حاتم، الدارمي، البُستي (ت ٣٥٤هـ)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية، ط:١، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م (٨/ ٣٨٤)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٩/ ٤٩٢) تقريب التهذيب (ص: ٢٢٠).

(٢) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٧/ ١٣٥) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٢٣/ ٤٩٩) تقريب التهذيب (ص: ٤٥٣).

(٣) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (١٨/ ١٤٧).

(٤) الطبقات الكبرى (٧/ ١٨٢)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٥/ ٣٨٥).

(٥) الكامل في ضعفاء الرجال (٥/ ٤٥٧)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (١٧/ ١٠٦).

(٦) قال السخاوي: « جاء عن عدة من الصحابة منهم أنس بن مالك، وسعد بن أبي وقاص، وعبد الله بن عمرو وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن مسعود، وعلي بن أبي طالب، وعوف بن مالك، وعمرو بن عوف المزني، ومعاوية بن أبي سفيان، وواثلة بن الأسقع، وأبي الدرداء، وأبي أمامة، وأبي هريرة رضي الله عنهم.». الأجوبة المرضية فيما سئل السخاوي عنه من الأحاديث النبوية، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت ٩٠٢ هـ)، المحقق: د. محمد إسحاق محمد

للقبول هو طريق أبي هريرة – رضي الله عنه- فقد قال الامام الترمذي عنه: « حديث أبي هريرة حسن صحيح»[١]، وفيما يأتي بيانه:

حديث أبي هريرة مداره على محمد بن عمرو وهو صدوق له أوهام كما بينت في ترجمته، ولم يذكر العلماء هذا الحديث من أوهامه، وذكروا عدة أحاديث وهم بها[٢]، وقال عنه الذهبي: « حسن الحديث»[٣]، ولاسيما ان الامام الترمذي صحح حديثه هذا، فيكون هذا من صواب حديثه، والله أعلم.

وأما حديث عوف بن مالك فمداره على عباد بن يوسف وهو ليس بالقوي ورتبته عند الحافظ ابن حجر مقبول، وقد رواه عن صفوان بن عمرو عن راشد بن سعد به، فخالف أصحاب صفوان وانما رووه على وجه آخر عن صفوان سيأتي بيانه في الكلام على حديث معاوية، فخالف عبادٌ من هم أكثر منه وأوثق منه.

وأما حديث معاوية بن أبي سفيان فمداره على صفوان بن عمرو وهو ثقة وقد أختلف عنه؛ فرواه عباد بن يوسف عنه عن راشد بن سعد، عن عوف بن مالك الأشجعي وسبق بيانه قريبا في الكلام على حديث عوف بن مالك، ورواه أبو المغيرة[٤] وبقية[٥] عنه عن أزهر بن عبد الله الحرازي، عن أبي عامر الهوزني، عن معاوية بن أبي سفيان.

وأما حديث أنس بن مالك فقد رواه عنه ثلاثة من الرواة وهم(النميري، وقتادة، وعبد العزيز بن صهيب)، والنميري ضعيف لكن يقويه رواية كل من قتادة وعبد العزيز بن صهيب، وقال البوصيري عن اسناد ابن ماجه: «هَذَا إِسْنَاد صَحِيح رِجَاله ثِقَات رَوَاهُ الإِمَام أَحْمد فِي مُسْنده من حَدِيث أنس أَيْضا وَرَوَاهُ أَبُو يعلى الْمَوْصِلِي»[٦]

إبراهيم، دار الراية للنشر والتوزيع، (ط/ ١)، ١٤١٨ هـ (٢/ ٥٦٩).

(١) سنن الترمذي (٤/ ٣٢٢).

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال (٧/ ٤٥٧).

(٣) ميزان الاعتدال في نقد الرجال : لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨هـ): تحقيق: علي محمد البجاوي: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت – لبنان :ط:١- ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٣ م، (٣/ ٦٧٣).

(٤) عبد القدوس ابن الحجاج الخولاني، أبو المغيرة الحمصي، ثقة، من التاسعة. تقريب التهذيب (ص: ٣٦٠).

(٥) بقية بن الوليد بن صائد ابن كعب الكلاعي أبو يحمد، صدوق كثير التدليس عن الضعفاء من الثامنة. تقريب التهذيب (ص: ١٢٦).

(٦) مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، لأبي العباس شهاب الدين أحمد بن أبي بكر البوصيري (ت ٨٤٠هـ) : المحقق: محمد المنتقى الكشناوي : دار العربية – بيروت : ط: ٢- ١٤٠٣ هـ (٤/ ١٨٠).

وأما حديث عبد الله بن عمرو فيرويه عبد الرحمن بن زياد الأفريقي، وهو ضعيف لا يحتج به.

وممن قبل حديث الافتراق الحاكم [١]، وقال الذهبي: «على شرط مسلم»[٢] وكذلك شيخ الاسلام ابن تيمية قال: «صحيح مشهور في السنن والمساند»[٣]، وقال ابن كثير في «تفسيره» عند تفسير قوله تعالى: ﴿ وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴾ [هود: ١١٨]: حديث مروي في المسانيد والسنن من طرق يشد بعضها بعضا[٤].

وقال العراقي عن حديث معاوية وأنس وعوف:» أسانيدها جياد»[٥].

وقال أحمد شاكر في حديث أبي هريرة: «إسناده صحيح»[٦]

وأما زيادة (كلها في النار إلا واحدة) فقد اختلف العلماء في ثبوتها، فقد ضعف الإمام محمد بن إبراهيم الوزير هذه الزيادة فقال: «إياك والاغترار بـ «كلها هالكة، إلا واحدة فإنها زيادة فاسدة، غير صحيحة القاعدة لا يؤمن أن تكون من دسيس الملاحدة»[٧]، ونقل عن ابن حزم قوله: «إنها موضوعة «[٨].

وضعف هذه الزيادة تبعا لهما الشوكاني، فقال: «زيادة لا تصح لا مرفوعة ولا موقوفة»[٩]، وقد قبل

---

(١) المستدرك على الصحيحين، لأبي عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله (ت ٤٠٥هـ) :تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا : دار الكتب العلمية – بيروت :ط:١ - ١٤١١ – ١٩٩٠ (١/ ٢١٧).

(٢) التلخيص، مطبوع بهامش المستدرك للحاكم، دار الكتب العلمية – بيروت :ط:١ - ١٤١١ – ١٩٩٠، (١/ ٢١٧).

(٣) مجموع الفتاوى، لتقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (ت ٧٢٨هـ) تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية : ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م، (٣/ ٣٤٥).

(٤) تفسير ابن كثير تفسير ابن كثير المسمى تفسير القرآن العظيم : لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي (ت ٧٧٤هـ) :تحقيق: سامي بن محمد سلامة : دار طيبة للنشر والتوزيع : ط:٢ - ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩ م (٤/ ٣٦١).

(٥) المغني عن حمل الأسفار في الأسفار، في تخريج ما في الإحياء من الأخبار : لأبي الفضل زين الدين عبد الرحيم العراقي (ت ٨٠٦هـ) : دار ابن حزم، بيروت – لبنان : ط:١- ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م (ص: ١١٣٣)

(٦) ينظر: مسند أحمد بتحقيق العلامة أحمد شاكر (٨/ ٣٠١) رقم الحديث (٨٣٧٧).

(٧) العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم، ابن الوزير، محمد بن إبراهيم بن علي بن المرتضى بن المفضل الحسني القاسمي، أبو عبد الله، عز الدين، من آل الوزير (ت ٨٤٠هـ)
تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، (ط/ ٣)، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م (١/ ١٨٦).

(٨) لم يحكم ابن حزم عليها بالوضع بل قال عنها : « لا تصح» وفرق بين ان نقول انها موضوعة أو نقول أنها لا تصح. ينظر: الفصل في الملل والأهواء والنحل، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (ت ٤٥٦هـ)، الناشر: مكتبة الخانجي - القاهرة (٣/ ١٣٨).

(٩) فتح القدير، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (ت ١٢٥٠هـ)، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب -

هذه الزيادة الحاكم فقال: «هذه أسانيد تقام بها الحجة في تصحيح هذا الحديث» [١].

وقال الحافظ ابن حجر « وإسناده حسن «[٢].

وقد قبل هذه الزيادة من المعاصرين الشيخ الألباني في السلسلة الصحيحة:

وقد وجه الشيخ كلام العلامة ابن الوزير فقال: «فكلامه يشعر بأنه لم يطعن في الزيادة من جهة إسنادها، بل من حيث معناها، وما كان كذلك فلا ينبغي الجزم بفساد المعنى؛ لإمكان توجيهه وجهة صالحة ينتفي به الفساد الذي ادعاه، وكيف يستطاع الجزم بفساد معنى حديث تلقاه كبار الأئمة والعلماء من مختلف الطبقات بالقبول وصرحوا بصحته، هذا يكاد يكون مستحيلا[٣].

المبحث الثاني
بيان معنى الحديث وما يتعلق به من أمور عقدية

المطلب الأول: المعنى العام:

أخبر النبي ﷺ بحصول الافتراق في الأمم السابقة من اليهود والنصارى، وأنهم فرق شتى، ونحل متعددة، وأن هذه الأمة سيحصل لها مثل ما حصل لهم من الافتراق والتشتت، وأنها ستزيد عليها بالفرقة إلى ثلاث وسبعين فرقة، فأخبر عن أمور مغيبة، منها أمور مضت، وأمور مستقبلة، وهذا من معجزاته (ﷺ؛لأنه إخبار عن غيب وقع، فالأمور التي مضت هي افتراق اليهود والنصارى إلى هذه الفرق الكثيرة، والأمر المستقبلي هو افتراق الأمة على ثلاث وسبعين فرقة، ولا ينجو منها إلا فرقة واحدة، وهذه الفرقة بينها النبيّ ﷺ: بقوله: ((الجماعة)) وفي رواية: ((ما أنا عليه وأصحابي)) والمقصود بالجماعة عموما: جماعة المسلمين الذين كانوا على سنة الرسول صلى الله عليه وسلم ومنهجه وطريقته، واثنتان وسبعون فرقة مخالفة لما كان عليه الرسول ﷺ وأصحابه، وهم ليسوا كفاراً، بل هم مسلمون، ولكنهم مستحقون للعذاب، وأمرهم إلى الله عز وجل، فمن شاء أدخله النار، ولكنه لابد أن يخرج منها؛ لأنه لا يبقى فيها أبد الآباد إلا الكفار، ومن شاء الله تعالى أن يعفو عنه عفا عنه وأدخله الجنة ولم يدخل النار، ومن دخلها فإنه

دمشق، بيروت، (ط/ ١) - ١٤١٤ هـ (٢/ ٢٩٤).

(١) المستدرك على الصحيحين للحاكم (١/ ٢١٧) .

(٢) الكاف الشاف في تخريج أحاديث الكشاف، للامام الحافظ احمد بن علي ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، طبع في دار عالم المعرفة بيروت بذيل تفسير الكشاف في المجلد الرابع (ص: ٦٣).

(٣) سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، لأبي عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني (ت ١٤٢٠هـ) : مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض : ط:١ (١/ ٤١١).

لابد وأن يخرج منها، وهذه الفرق هي من أمة الإجابة، فهم مسلمون[١].

قال النووي: « يجوز أن تكون الطائفة جماعة متعددة من أنواع المؤمنين ما بين شجاع وبصير بالحرب وفقيه ومحدث ومفسر وقائم بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وزاهد وعابد ولا يلزم أن يكونوا مجتمعين في بلد واحد بل يجوز اجتماعهم في قطر واحد وافتراقهم في أقطار الأرض ويجوز أن يجتمعوا في البلد الواحد وأن يكونوا في بعض منه دون بعض ويجوز إخلاء الأرض كلها من بعضهم أولا فأولا إلى أن لا يبقى إلا فرقة واحدة ببلد واحد فإذا انقرضوا جاء أمر الله»[٢]

فالمراد أمة الإجابة وهم أهل القبلة فإن اسم الأمة مضافا إليه – صلى الله عليه وسلم – يتبادر منه أمة الإجابة، والمراد تفرقهم في الأصول والعقائد لا الفروع والعمليات[٣].

ولم يرد بالفرق المذمومة المختلفين في فروع الفقه من أبواب الحلال والحرام وإنما قصد بالذم من خالف أهل الحق في أصول التوحيد وفي تقدير الخير والشر وفي النبوة والرسالة وفي موالاة الصحابة وما جرى مجرى هذه الأبواب [٤].

وسمى النبيّ ((ﷺطريقة كل واحد منهم ملةً اتساعًا، والملة: في الأصل ما شرع الله لعباده على ألسنة أنبيائه، فيقال: ملة محمد – صلى الله عليه وسلم – أو ملتهم[٥]، كذا ثم إنها اتسعت فاستعملت في الملل

---

(١) ينظر: التيسير بشرح الجامع الصغير، لزين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي (ت ١٠٣١هـ): مكتبة الإمام الشافعي – الرياض : ط:٣- ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م. (١/ ١٧٩) عون المعبود شرح سنن أبي داود، ومعه حاشية ابن القيم: تهذيب سنن أبي داود وإيضاح علله ومشكلاته : لمحمد أشرف بن أمير بن علي بن حيدر، أبو عبد الرحمن،، العظيم آبادي (ت ١٣٢٩هـ) : دار الكتب العلمية – بيروت : ط:٢- ١٤١٥ هـ، (٩/ ١٨٠٤).

(٢) ينظر: فتح الباري شرح صحيح البخاري، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ): دار المعرفة – بيروت- ١٣٧٩ ه، (١٣/ ٢٩٥).

(٣) ينظر: حاشية السندي على سنن ابن ماجه المسماة كفاية الحاجة في شرح سنن ابن ماجه : لمحمد بن عبد الهادي، السندي (ت ١١٣٨هـ) : دار الجيل - بيروت، بدون طبعة (٢/ ٤٧٩).

(٤) ينظر: تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي : لابي العلا محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفورى (ت ١٣٥٣هـ) : دار الكتب العلمية – بيروت، (٧/ ٣٣٢).

(٥) ينظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار :ادار العلم للملايين – بيروت، ط:٤ - ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م (٥/ ١٨٢١) مادة (ملل)، النهاية في غريب الحديث والأثر: لمجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري ابن الأثير (ت ٦٠٦هـ) : المكتبة العلمية - بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م :تحقيق: طاهر أحمد الزاوي - محمود محمد الطناحي، (٤/ ٣٦٠) مادة (ملل).

الباطلة لأنهم لما عظم تفرقهم وتدينت كل فرقة منهم بخلاف ما تتدين به غيرها كانت طريقة كل منهم كالملة الحقيقية في التدين فسميت باسمها مجازا[١].

المطلب الثاني: انكار متن الحديث:

من انكر متن الحديث وحجتهم:

١- العلامة ابن الوزير قال وهو يتحدث عن فضل هذه الأمة، والحذر من التورط في تكفير أحد منها:» وإياك والاغترار بـ «كلها هالكة إلا واحدة» فإنها زيادة فاسدة، غير صحيحة القاعدة، ولا يؤمن أن تكون من دسيس الملاحدة»[٢].

٢- الشيخ يوسف القرضاوي من المعاصرين، اذ قال: « وهنا إشكال أي إشكال في الحكم بافتراق الأمة أكثر مما افترق اليهود والنصارى من ناحية، وبأن هذه الفرق كلها هالكة وفي النار إلا واحدة منها، وهو يفتح بابا لأن تدعي كل فرقة أنها الناجية، وأن غيرها هو الهالك، وفي هذا ما فيه من تمزيق للأمة وطعن بعضها في بعض، مما يضعفها جميعا، ويقوي عدوها عليها، ويغريه بها.

وقال: وعن ابن حزم: إنها موضوعة، غير موقوفة ولا مرفوعة، وكذلك جميع ما ورد في ذم القدرية والمرجئة والأشعرية، فإنها أحاديث ضعيفة غير قوية»[٣].

الجواب من أوجه عدة:

أولا: قد تبين أن الحديث ثابت، ولذلك تتابع العلماء خلفا عن سلف على الاحتجاج به؛ حتى قال الحاكم في أول كتابه: «حديث كثر في الأصول»[٤].

ثانيا: قد وردت نصوص نبوية صحيحة مشابهة لوعيد هذا الحديث، تدل دلالة واضحة على استحقاق دخول النار لمن أحدث في دين الله تعالى، وابتدع في دينه ما ليس منه، منها:

---

(١) ينظر: مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، علي بن (سلطان) محمد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري (ت ١٠١٤هـ)، دار الفكر، بيروت – لبنان، ط/ ١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م (١/ ٢٥٩).

(٢) العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم، ابن الوزير، محمد بن إبراهيم بن علي بن المرتضى، أبو عبد الله، عز الدين، (ت ٨٤٠هـ)حققه وضبط نصه، وخرج أحاديثه، وعلّق عليه: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م (١/ ١٨٦).

(٣) الصحوة الاسلامية بين الاختلاف المشروع والتفرق المذموم، د. يوسف القرضاوي، دار الشروق الاولى ١٤٢١هـ-٢٠٠١م، القاهرة – مصر - (ص:٣٦).

(٤) المستدرك على الصحيحين للحاكم (١/ ٤٧).

١- قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: « إني لكم فرط على الحوض، فإياي لا يأتين أحدكم فيذب عني كما يذب البعير الضال، فأقول: فيم هذا؟ فيقال: إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك، فأقول: سحقا»[١]، وفي رواية:» سحقا سحقا لمن غير بعدي»، فالشاهد من الحديث: قول النبي (سحقا) بعد علمه بابتداعهم في دين الله تعالى ماليس منه، وذكر النووي معنى هذا الحديث من أوجه فذكر وجها مشابها لمعنى زيادة (كلها في النار) فقال: « أن المراد به أصحاب المعاصي والكبائر الذين ماتوا على التوحيد، وأصحاب البدع الذين لم يخرجوا ببدعتهم عن الإسلام وعلى هذا القول لا يقطع لهؤلاء الذين يذادون بالنار بل يجوز أن يزادوا عقوبة لهم ثم يرحمهم الله سبحانه وتعالى فيدخلهم الجنة بغير عذاب «[٢]

٢- وعن أبي غالب رأى أبو أمامة رؤوسا منصوبة على درج دمشق فقال أبو أمامة: «كلاب النار شر قتلى تحت أديم السماء خير قتلى من قتلوه» ثم قرأ ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ﴾ الآية قيل لأبي أمامة: أنت سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ قال: لو لم أسمعه إلا مرة أو مرتين أو ثلاثا حتى عد سبعا ما حدثتكموهـ)[٣].

وعن ابن أبي أوفى ﷺ قال رسول الله(ﷺ): «الخوارج كلاب النار»[٤].

٣- عن أبي الطفيل عامر بن واثلة، عن علي بن أبي طالب ﷺ قال: ((لعن الله من لعن والده، ولعن الله من ذبح لغير الله، ولعن الله من آوى محدثا، ولعن الله من غير منار الأرض))[٥]، والمحْدِث: المبتدع[٦].

---

(١) أخرجه البخاري في الصحيح، كتاب الرقاق، باب في الحوض، (٨/ ١١٩) برقم (٦٢١٢)، ومسلم في الصحيح واللفظ له، المسمى المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم: لمسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت ٢٦١هـ) :تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي: دار إحياء التراث العربي – بيروت كتاب الفضائل، باب إثبات حوض نبينا صلى الله عليه وسلم وصفاته (٤/ ١٧٩٥) برقم (٢٢٩٥).

(٢) شرح النووي على مسلم المسمى المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج : لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ) : دار إحياء التراث العربي – بيروت : ط:٢- ١٣٩٢ هـ(٣/ ١٣٧)

(٣) أخرجه الترمذي في السنن، أبواب تفسير القران الكريم، باب ومن سورة ال عمران، (٥/ ٧٦) برقم (٣٠٠٠)، وقال عنه : « هذا حديث حسن « سنن الترمذي (٥/ ٧٦).

(٤) أخرجه ابن ماجه في السنن، كتاب الايمان وفضائل الصحابة، باب في ذكر الخوارج، (١/ ١٢٠) برقم (١٧٣)، قال الشيخ شعيب الأرناؤوط: «صحيح دون لفظ «الخوارج»، فإن هذا المصطلح استحدث بعد زمن النبي – صلى الله عليه وسلم – وإسناد هذا الحديث منقطع، فإن الأعمش لم يسمع عبد الله بن أبي أوفى فيما قاله الإمام أحمد وغيره، وللحديث طريق أخرى يتقوى» . ينظر: سنن ابن ماجه بتحقيق الارناؤوط (١/ ١٢٠/ هامش (١)).

(٥) أخرجه مسلم في الصحيح، كتاب الصيد، باب تحريم الذبح لغير الله تعالى ولعن فاعله، (٣/ ١٥٦٧) برقم (١٩٧٨).

(٦) ينظر: تحفة الأبرار شرح مصابيح السنة القاضي ناصر الدين عبد الله بن عمر البيضاوي (ت ٦٨٥هـ)

ثالثا: وأما ابن الوزير –رحمه الله تعالى– فكلامه يشعر بأنه لم يطعن في الزيادة من جهة إسنادها، بل من حيث معناها، وما كان كذلك فلا ينبغي الجزم بفساد المعنى لإمكان توجيهه وجهة صالحة ينتفي به الفساد الذي ذكره، اذ كيف يستطاع الجزم بفساد معنى حديث تلقاه كبار الأئمة والعلماء من مختلف الطبقات بالقبول وصرحوا بصحته، هذا يكاد يكون مستحيلا، وإن مما يؤيد ذلك أمرين:

الأول: أن ابن الوزير في كتاب آخر له قد صحح حديث معاوية –رضي الله عنه– هذا، أَلا وهو كتابه القيم: « الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم « فقد عقد فيه فصلا خاصا في الصحابة الذين طعن فيهم الشيعة وردوا أحاديثهم، ومنهم معاوية رضي الله عنه، فسرد ما له من الأحاديث في كتب السنة مع الشواهد من طريق جماعة آخرين من الصحابة لم تطعن فيه الشيعة، فكان هذا الحديث منها[١].

والثاني: أن بعض المحققين من العلماء اليمانيين الذين وقفوا على كتب ابن الوزير، منهم الشيخ صالح المقبلي، قد تكلم على هذا الحديث بكلام جيد من جهة ثبوته ومعناه [٢].

فقال: « حديث افتراق الأمة إلى ثلاث وسبعين فرقة، رواياته كثيرة يشد بعضها بعضا بحيث لا يبقى ريبة في حاصل معناها»، ثم ذكر الإشكال في قوله « كلها في النار إلا ملة « فقال:» فمن المعلوم أنهم خير الأمم، وأن المرجو أن يكونوا نصف أهل الجنة، ... فكيف يتمشى هذا ؟ فبعض الناس تكلم في ضعف هذه الجملة ... ثم أجاب عن الإشكال بما خلاصته[٣]:

إن الناس عامة وخاصة .

فالعامة: آخرهم كأولهم، النساء والعبيد والفلاحون والسوقة ونحوهم ممن ليس من أمر الخاصة في شيء، فلا شك في براءة آخرهم من الابتداع كأولهم .

وأما الخاصة: فمنهم مبتدع اخترع البدعة وجعلها نصب عينيه، وبلغ في تقويتها كل مبلغ، وجعلها أصلا يرد إليها صرائح الكتاب والسنة، ثم تبعه أقوام من نمطه في الفقه والتعصب، وربما جددوا بدعته

المحقق: لجنة مختصة بإشراف نور الدين طالب، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت، ١٤٣٣ هـ - ٢٠١٢م (٣/ ٧٩).

(١) ينظر: الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم ﷺ ابن الوزير، محمد بن إبراهيم بن علي بن المرتضى بن المفضل الحسني القاسمي، أبو عبد الله، عز الدين، من آل الوزير (المتوفى: ٨٤٠هـ)، تقديم: فضيلة الشيخ العلامة بكر بن عبد الله أبو زيد، اعتنى به: علي بن محمد العمران، الناشر: دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، (٢/ ٥٢٨).

(٢) ينظر: سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها (١/ ٤١١).

(٣) ينظر: العلم الشامخ في إيثار الحق على الآباء والمشايخ، صالح بن مهدي المقبلي اليمني (ت: ١١٠٨هـ)، ط/ ١ – مصر، سنة ١٣٢٨هـ، (ص ٤١٤).

وفرعوا عليها وحملوه ما لم يتحمله، ولكنه إمامهم المقدم وهؤلاء هم المبتدعة حقا، وهو شيء كبير، كنفي حكمة الله تعالى، ونفي اقداره المكلف، وككونه يكلف ما لا يطاق، ويفعل سائر القبائح ولا تقبح منه، وأخواتهن،

ومن الناس من تبع هؤلاء وناصرهم وقوى سوادهم بالتدريس والتصنيف، ولكنه عند نفسه راجع إلى الحق، وقد دس في تلك الأبحاث نقوضها في مواضع لكن على وجه خفي، ولعله تخيل مصلحة دنيئة، أو عظم عليه انحطاط نفسه وإيذاؤهم له في عرضه وربما بلغت الأذية إلى نفسه، وعلى الجملة فالرجل قد عرف الحق من الباطل، وتخبط في تصرفاته، وحسابه على الله سبحانه، إما أن يحشره مع من أحب بظاهر حاله، أو يقبل عذره، وما تكاد تجد أحدا من هؤلاء النظار إلا قد فعل ذلك، لكن شرهم والله كثير، فلربما لم يقع خبرهم بمكان، وذلك لأنه لا يفطن لتلك اللمحة الخفية التي دسوها إلا الأذكياء المحيطون بالبحث، وقد أغناهم الله بعلمهم عن تلك اللمحة، وليس بكبير فائدة أن يعلموا أن الرجل كان يعلم الحق ويخفيه. والله المستعان .

ومن الناس من ليس من أهل التحقيق، ولا هيء للهجوم على الحقائق، وقد تدرب في كلام الناس، وعرف أوائل الأبحاث، وحفظ كثيرا من غثاء ما حصلوه ولكن أرواح الأبحاث بينه وبينها حائل . وقد يكون ذلك لقصور الهمة والاكتفاء والرضا عن السلف لوقعهم في النفوس، وهؤلاء هم الأكثرون عددا، والأرذلون قدرا، فإنهم لم يحظوا بخصيصة الخاصة، ولا أدركوا سلامة العامة، فالقسم الأول من الخاصة مبتدعة قطعا، والثاني ظاهره الابتداع، والثالث له حكم الابتداع، ومن الخاصة قسم رابع ثلة من الأولين، وقليل من الآخرين، أقبلوا على الكتاب والسنة وساروا بسيرها، وسكتوا عما سكتا عنه، وأقدموا وأحجموا بهما وتركوا تكلف مالا يعنيهم، وكان تهمهم السلامة، وحياة السنة آثر عندهم من حياة نفوسهم، وقرة عين أحدهم تلاوة كتاب الله تعالى، وفهم معانيه على السليقة العربية والتفسيرات المروية، ومعرفة ثبوت حديث نبوي لفظا وحكما .

فهؤلاء هم السنية حقا، وهم الفرقة الناجية، وإليهم العامة بأسرهم، ومن شاء ربك من أقسام الخاصة الثلاثة المذكورين، بحسب علمه بقدر بدعتهم ونياتهم[1].

إذا حققت جميع ما ذكر، لم يلزمك السؤال المحذور وهو الهلاك على معظم الأمة، لأن الأكثر عددا هم العامة قديما وحديثا، وكذلك الخاصة في الأعصار المتقدمة، ولعل القسمين الأوسطين، وكذا من خفت

(١) ينظر: العلم الشامخ في إيثار الحق على الآباء والمشايخ (ص ٤١٤).

بدعته من الأول، تنقذهم رحمة ربك من النظام في سلك الابتداع بحسب المجازاة الأخروية، ورحمة ربك أوسع لكل مسلم، لكنا تكلمنا على مقتضى الحديث ومصداقه، وأن أفراد الفرق المبتدعة وإن كثرت الفرق فلعله لا يكون مجموع أفرادهم جزءا من ألف جزء من سائر المسلمين: فتأمل هذا تسلم من اعتقاد مناقضة الحديث لأحاديث فضائل الأمة المرحومة [١] .

«وهو كلام متين يدل على علم الرجل وفضله ودقة نظره، ومنه تعلم سلامة الحديث من الإشكال الذي أظن أنه عمدة ابن الوزير رحمه الله في إعلاله إياه، والحمد لله على أن وفقنا للإبانة عن صحة هذا الحديث من حيث إسناده، وإزالة الشبهة عنه من حيث متنيه، وهو الموفق لا إله إلا هو «[٢].

ومما يؤيد أن الفرقة الناجية هي السواد الأعظم من الامة وان الفرق الهالكة أقل بكثير من الناجية رواية الطبراني لحديث الافتراق بلفظ: (كُلُّهَا فِي النَّارِ إِلَّا السَّوَادَ الْأَعْظَمَ) فعَنْ أَبِي أُمَامَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «افْتَرَقَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ عَلَى إِحْدَى وَسَبْعِينَ فِرْقَةً تَزِيدُ عَلَيْهَا أُمَّتِي فِرْقَةً كُلُّهَا فِي النَّارِ إِلَّا السَّوَادَ الْأَعْظَمَ»[٣]

ويقول الإمام الصنعاني: «هذه الفرق المحكوم عليها بالهلاك قليلة العدد، لا يكون مجموعها أكثر من الفرقة الناجية، فلا يتم أكثرية الهلاك، فلا يرد الإشكال، وإن قيل يمنع عن هذا أنه خلاف الظاهر من ذكر كثرة عدد فرق الهلاك، فإن الظاهر انهم أكثر عدداً. قلت: ليس ذكر العدد في الحديث لبيان كثرة الهالكين، وإنما هو لبيان اتساع طرق الظلال وشعبها ووحدة طريق الحق نظير ذلك، ذلك ما ذكره أئمة التفسير في قوله: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ﴾ [الأنعام: ١٥٣] أنه جمع السبل المنهي عن اتباعها، لبيان شعب طرق الضلال وكثرتها وسعتها وأفرد سبيل الهدى والحق لوحدته وعدم تعدده[٤].

---

(١) ينظر: المصدر نفسه.

(٢) سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها (١/ ٤١١).

(٣) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، لسليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني (ت ٣٦٠هـ) : تحقيق : حمدي بن عبد المجيد السلفي : مكتبة ابن تيمية – القاهرة : ط : ٢،ويشمل القطعة التي نشرها لاحقا المحقق الشيخ حمدي السلفي من المجلد ١٣ (دار الصميعي – الرياض / الطبعة الأولى، ١٤١٥ هـ – ١٩٩٤ م)، (٨/ ٢٧٤) برقم (٨٠٥٤). قال الهيثمي: «رواه الطبراني في الأوسط والكبير بنحوه، وفيه أبو غالب، وثقه ابن معين وغيره، وبقية رجال الأوسط ثقات، وكذلك أحد إسنادي الكبير». مجمع الزوائد ومنبع الفوائد لأبي الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (ت ٨٠٧هـ) :تحقيق: حسام الدين القدسي : مكتبة القدسي، القاهرة : ١٤١٤ هـ، ١٩٩٤ م (٧/ ٢٥٨).

(٤) حديث افتراق الأمة إلى نيف وسبعين فرقة، للإمام المحدث محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني، تحقيق وتخريج:سعد بن عبد الله بن سعد السعدان، دار العاصمة الرياض، (ط/ ١)، ١٤١٥ هـ، (ص٦٧).

قال شيخ الاسلام ابن تيمية: «ولهذا وصف الفرقة الناجية بأنها أهل السنة والجماعة و هم الجمهور الأكبر والسواد الأعظم، و أما الفرق الباقية فإنهم أهل الشذوذ والتفرق و البدع و الأهواء، و لا تبلغ الفرقة من هؤلاء قريباً من مبلغ الفرقة الناجية، فضلاً عن أن تكون بقدرها. بل قد تكون الفرقة منها في غاية القلة. وشعار هذه الفرق مفارقة الكتاب والسنة والإجماع، فمن قال بالكتاب والسنة والإجماع كان من أهل السنة والجماعة»[١]

المطلب الثالث: بيان حقيقة الافتراق:

لابد من بيان حقيقة الافتراق أولا قبل الخوض في حقيقة الفرق وعددها والمراد بها، فيحتمل أن يكون افتراقا على ما يعطيه مقتضى اللفظ ويحتمل أن يكون مع زيادة قيد لا يقتضيه اللفظ بإطلاقه ولكن يحتمله كما كان لفظ الرقبة بمطلقها لا يشعر بكونها مؤمنة أو غير مؤمنة لكن اللفظ يقبله، فلا يصح أن يراد مطلق الافتراق بحيث يطلق صور لفظ الاختلاف على معنى واحد؛ لأنه يلزم أن يكون المختلفون في مسائل الفروع داخلين تحت إطلاق اللفظ وذلك باطل بالإجماع، فإن الخلاف من زمان الصحابة إلى الآن واقع في المسائل الاجتهادية، وأول ما وقع الخلاف في زمان الخلفاء الراشدين المهديين، ثم في سائر الصحابة ثم في التابعين ولم يعب أحد ذلك منهم، وبالصحابة اقتدى من بعدهم في توسيع الخلاف فكيف يمكن أن يكون الافتراق في المذاهب مما يقتضيه الحديث وإنما يراد افتراق مقيد وإن لم يكن في الحديث نص عليه[٢] .

قال أبو منصور عبد القاهر بن طاهر التميمي: إنه ﷺ لم يرد بالفرق المذمومة المختلفين في فروع الفقه من أبواب الحلال والحرام، وإنما قصد بالذم من خالف أهل الحق في أصل التوحيد، وفي تقدير الخير والشر، وفي شروط النبوة والرسالة، وفي موالاة الصحابة وما جرى مجرى هذه الأبواب، فيرجع تأويل الحديث في افتراق الأمة إلى هذا النوع من الاختلاف [٣].

فلم يرد بالفرق المذمومة المختلفين في فروع الفقه من أبواب الحلال والحرام وإنما قصد بالذم من

---

(١) مجموع الفتاوى (٣\٣٤٥-٣٥٨).

(٢) ينظر: الاعتصام، إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي (ت ٧٩٠هـ)، دار النشر : المكتبة التجارية الكبرى - مصر (٢/ ١٩٢).

(٣) ينظر: تحفة الأحوذي ٧ / ٣٩٨، وعون المعبود في شرح سنن أبي داود ١٢ / ٣٤٠، والموسوعة الفقهية الكويتية صادر عن: وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية – الكويت، الطبعة: (من ١٤٠٤ - ١٤٢٧ هـ) الأجزاء ١ - ٢٣: الطبعة الثانية، دارالسلاسل – الكويت، الأجزاء ٢٤ - ٣٨: الطبعة الأولى، مطابع دار الصفوة – مصر، الأجزاء ٣٩ - ٤٥: الطبعة الثانية، طبع الوزارة (٣٢/ ١٠٥) .

خالف أهل الحق في أصول التوحيد وفي تقدير الخير والشر وفي النبوة والرسالة وفي موالاة الصحابة وما جرى مجرى هذه الأبواب [١].

المطلب الرابع: عدد الفِرق المخالفة

لم يوجد لعلماء الفرق قانون يسيرون عليه في عدّهم للفرق الإسلامية، بل سلكوا طرقا عديدة، كل واحد منهم يعدها حسب اجتهاده، وما وصل إليه علمه.

وقد اختلف مشايخ أهل التحقيق من علماء المسلمين في تحديد الفرق فقال بعضهم: «لم يتكامل وجود هذه الفرق من أهل البدع بين المسلمين بعد، وإنما وجد بعضهم وسيوجد بعدهم قبل يوم القيامة جميعهم فإن ما أخبر الرسول صلى الله عليه وسلم كائن لا محالة»[٢]، وقال الباقون وهم الذين يتتبعون التواريخ ويفتشون عن المقالات المنقولة من أرباب المذاهب المتسمة بسمة الإسلام: «أن تمام هذه الفرق الضالة قد وجدت في زمرة الاسلام ووجب على المرء المحصل أن يميز عقيدته عن عقائدهم الفاسدة ودينه عن أديانهم الضالة وقد ظهر في بلاد الإسلام أقوام من أهل البدع يخدعون العوام ويلبسون عليهم الأديان وينتسبون إلى فريقي أهل السنة والجماعة أصحاب الحديث والرأي ويستظهرون بصدور لا يعرف حالهم من صدور أهل الإسلام ليتقوى بهم على خداع أهل الغرة من المسلمين ويظهرون به للأغمار أن لهم الغلبة والقوة ولا يعرف الجاهل بأحوالهم إن الباطل قد يكون له جولة ثم يسقط كما سارت به الامثال على لسان الكافة أن الباطل يجول جولة ثم يضمحل»[٣] .

وفي هذا يقول الشهرستاني: «اعلم أن لأصحاب المقالات طرقاً في تعديد الفرق الإسلامية، لا على قانون مستند إلى أصل ونص»[٤]، ثم قال: «فما وجدت مصنّفين منهم متفقين على منهاج واحد في تعديد الفرق، ومن المعلوم الذي لا مراء فيه أنه ليس كل من تميز عن غيره- بمقالة ما في مسألة ما –عُدّ صاحب

(١) ينظر: تحفة الأحوذي (٧/ ٣٣٢).

(٢) ينظر: التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين، طاهر بن محمد الأسفراييني، أبو المظفر (ت ٤٧١هـ)، المحقق: كمال يوسف الحوت، عالم الكتب – لبنان ط/ ١، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م (ص: ١٥)، والحوادث والبدع، محمد بن الوليد بن محمد بن خلف، أبو بكر الطرطوشى المالكي (ت ٥٢٠هـ)، المحقق: علي بن حسن الحلبي دار ابن الجوزي، ط/ ٣، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م، (ص: ٣٣).

(٣) ينظر: التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين (ص: ١٥).

(٤) الملل والنحل، أبو الفتح محمد بن عبد الكريم بن أبى بكر أحمد الشهرستاني (ت ٥٤٨هـ) مؤسسة الحلبي، (١/ ١٢).

مقالة، وإلا فتكاد تخرج المقالات عن حد الحصر والعد»[١].

والواقع أننا نجد مصداق كلام الشهرستاني عند تتبع العلماء للفرق، وأقرب مثال لذلك نجد أمهات الفرق عند الأشعري عشر أصناف[٢]، وعند الشهرستاني أربع فرق[٣]، وعند غيرهما ثمان فرق، وعند آخرين ثلاثاً، وبعضهم يجعلها خمساً، إلى غير ذلك مما يوحي بعدم وجود قانون لعدّ الفرق مستقلة أو تابعة لغيرها؛ إذا كان هَمُّ الأولين فيما يبدو تسجيل ما يجدون من آراء فردية كانت أو جماعية.

وذكر البغدادي اختلاف المنتسبين إلى الإسلام في الذين يدخلون بالاسم العام في ملة الإسلام، وحاصل الأقوال في هذه المسألة كما يلي:

١- أن هذه التسمية تشمل كل مقر بنبوة محمد صلى الله عليه وسلم وأن كل ما جاء به حق، كائناً قوله بعد ذلك ما كان.

وهذا قول زعيم طائفة الكعبية من المعتزلة أبي القاسم الكعبي.

٢- أنها تشمل كل من يرى وجوب الصلاة إلى جهة الكعبة.

٣- أنها تشمل كل من أقر بالشهادتين ظاهراً ولو كان مضمراً للنفاق والكفر[٤].

والصحيح في هذا كله أنه لا يدخل في الإسلام إلا من أقر به ظاهراً وباطناً، والتزم بالإيمان بالشريعة الإسلامية، ثم إذا كان له بعض البدع فإنه ينزل من الإسلام حسب قربه أو بعده عنه، ويعامل على هذا الأساس، ويحترز من تكفير شخص بعينه إلا إذا ظهر كفره من قوله أو فعله أو اعتقاده بعد إقامة الحجة عليه.

وطريقة بيان الفرق وتعدادها وحصرها بعدد معين اصولا وفروعا فيه تكلف؛ لأن الأمة لم تنته عند تاريخ كتابة مصنف معين، ومن المصنفين للفِرق الذين حاولوا تعدادها: ابن الجوزي الذي قسم الفرق إلى ستة أصول تندرج تحتها الفروع فقال: فإن قيل وهل هذه الفرق معروفة؟ فالجواب: إنا نعرف الافتراق وأصول الفرق، وأن كل طائفة من الفرق قد انقسمت إلى فرق، وإن لم نحط بأسماء تلك الفرق ومذاهبها

---

(١) الملل والنحل (١/ ١٢)

(٢) مقالات الإسلاميين، علي بن إسماعيل الأشعري أبو الحسن (ت ٣٢٤هـ)، تحقيق : هلموت ريتر، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط:٣، (ص: ٥).

(٣) ينظر: الملل والنحل (١/ ١٠).

(٤) ينظر: الفرق بين الفرق، عبد القاهر بن طاهر بن محمد بن عبد الله البغدادي التميمي الأسفراييني، أبو منصور (المتوفى: ٤٢٩هـ)الناشر: دار الآفاق الجديدة – بيروت، الطبعة: ٣، ١٩٧٧ م (ص: ٨).

وقد ظهر لنا من أصول الفرق: الحرورية والقدرية والجهمية والمرجئة والجبرية[١]. وقد قال بعض أهل العلم: أصل الفرق الضالة هذه الفرق الست، وقد انقسمت كل فرقة منها على اثنتي عشرة فرقة فصارت اثنتين وسبعين فرقة .

ويمكن حصر المراد بالعدد الثلاث والسبعين الوارد في الحديث على أقوال ثلاثة:

الاول: ان المراد أصول المذاهب.

الثاني: المراد العدد الذي وصلت اليه في وقت من الاوقات وان زادت او نقصت في أكثر الاوقات.

الثالث: ان العدد محمول على التكثير لا الحصر[٢].

المطلب الخامس: حكم الفرق المخالفة:

اختلفت الأمة في حكم هؤلاء الفرق أصحاب البدع العظيمة ولكن الذي يقوى في النظر وبحسب الاثر عدم القطع بتكفيرهم، وهذا عليه عمل السلف الصالح فيهم.

قال الامام الشاطبي: «ومن جهة المعنى إنا وإن قلنا إنهم متبعون الهوى ولما تشابه من الكتاب ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله فإنهم ليسوا بمتبعين للهوى بإطلاق ولا متبعين لما تشابه من الكتاب من كل وجه ولو فرضنا أنهم كذلك لكانوا كفارا إذ لا يتأتى ذلك من أحد في الشريعة إلا مع رد محكماتها عنادا وهو كفر، وأما من صدق الشريعة ومن جاء بها وبلغ فيها مبلغا يظن به أنه منبع للدليل بمثله لا يقال إنه صاحب هوى بإطلاق بل هو متبع للشرع في نظره لكن بحيث يمازجه الهوى في مطالبه من جهة إدخال الشبه في المحكمات بسبب اعتبار المتشابهات فشارك أهل الهوى في دخول الهوى في نحلته وشارك أهل الحق في أنه لا يقبل إلا ما دل عليه الدليل على الجملة»[٣].

وقال شيخ الاسلام ابن تيمية: «وأما تعيين الفرق الهالكة فأقدم من بلغنا أنه تكلم في تضليلهم يوسف بن أسباط ثم عبد الله بن المبارك وهما- إمامان جليلان من أجلاء أئمة المسلمين قالا: أصول البدع أربعة: فذكر منها الخوارج والقدرية والمرجئة، فقيل لابن المبارك: والجهمية؟ فأجاب: بأن أولئك ليسوا من

(١) تلبيس إبليس جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط/ ١، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م (ص: ١٩).

(٢) ينظر: العقيدة الاسلامية ومذاهبها، قحطان عبد الرحمن الدوري، كتاب ناشرون- بيروت، ٢٠١١م-١٤٣٢هـ، (ص:٥٠).

(٣) ينظر: الاعتصام للشاطبى ط المكتبة التجارية الكبرى (٢/ ١٨٦).

أمة محمد، وكان يقول: إنا لنحكي كلام اليهود والنصارى ولا نستطيع أن نحكي كلام الجهمية، وهذا الذي قاله اتبعه عليه طائفة من العلماء من أصحاب أحمد وغيرهم قالوا: إن الجهمية كفار، فلا يدخلون في الاثنتين والسبعين فرقة كما لا يدخل فيهم - المنافقون الذين يبطنون الكفر ويظهرون الإسلام وهم الزنادقة، وقال آخرون من أصحاب أحمد وغيرهم: بل الجهمية داخلون في الاثنتين والسبعين فرقة، ... وأما السلف والأئمة فلم يتنازعوا في عدم تكفير « المرجئة « و « الشيعة « المفضلة ونحو ذلك ولم تختلف نصوص أحمد في أنه لا يكفر هؤلاء وإن كان من أصحابه من حكى في تكفير جميع أهل البدع - من هؤلاء وغيرهم – خلافا عنه أو في مذهبه حتى أطلق بعضهم تخليد هؤلاء وغيرهم وهذا غلط على مذهبه وعلى الشريعة، ومنهم من لم يكفر أحدا من هؤلاء إلحاقا لأهل البدع بأهل المعاصي قالوا: فكما أن من أصول أهل السنة والجماعة أنهم لا يكفرون أحدا بذنب فكذلك لا يكفرون أحدا ببدعة، والمأثور عن السلف والأئمة إطلاق أقوال بتكفير « الجهمية المحضة « الذين ينكرون الصفات وحقيقة قولهم أن الله لا يتكلم ولا يرى؛ ولا يباين الخلق؛ ولا له علم ولا قدرة ولا سمع ولا بصر ولا حياة بل القرآن مخلوق وأهل الجنة لا يرونه كما لا يراه أهل النار وأمثال هذه المقالات، وأما الخوارج والروافض ففي تكفيرهم نزاع وتردد عن أحمد وغيره، وأما القدرية الذين ينفون الكتابة والعلم فكفروهم ولما يكفروا من أثبت العلم ولم يثبت خلق الأفعال»[(١)].

وقال ايضًا: « فمن كفَّر الثنتين والسبعين فِرقة كلَّهم: فقد خالف الكتاب والسنَّة وإجماع الصحابة والتابعين لهم بإحسان ... وليس قوله « ثنتان وسبعون في النار وواحدة في الجنة « بأعظم من قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَأۡكُلُونَ أَمۡوَٰلَ ٱلۡيَتَٰمَىٰ ظُلۡمًا إِنَّمَا يَأۡكُلُونَ فِي بُطُونِهِمۡ نَارٗاۖ وَسَيَصۡلَوۡنَ سَعِيرٗا﴾ [النساء: ١٠]، وقوله: ﴿وَمَن يَفۡعَلۡ ذَٰلِكَ عُدۡوَٰنٗا وَظُلۡمٗا فَسَوۡفَ نُصۡلِيهِ نَارٗاۚ وَكَانَ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٗا﴾ [النساء: ٣٠] وأمثال ذلك من النصوص الصريحة بدخول من فعل ذلك النار»[(٢)] .

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ٣٥٠-٣٥٢). ينظر: الحوادث والبدع (ص: ٣٣)

(٢) منهاج السنة، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (ت ٧٢٨هـ) المحقق: محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط/ ١، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م (٥/ ٢٤٩،٢٥٠)

الخاتمة

أحمد الله تعالى أن وفقني لإكمال هذا البحث بهذه الصورة، والتي آمل النفع بها، فلم يبق عليّ إلَّا أن أجمع في هذه الخاتمة أهم النتائج التي توصلت إليها، والتي أُلخصها في النقاط الآتية:

١- تبين أن حديث افتراق الأمة ثابت سندا ومتنا .

٢- تبين أن الفرق الهالكة أقل بكثير من الفرقة الناجية، على عكس ما هو مشهور في الاذهان من ان الفرقة الناجية قليلة وان الهالكين أكثر، بل الناجين من الأمة أكثر من الهالكين، فالفرق المحكوم عليها بالهلاك قليلة العدد، لا يكون مجموعها أكثر من الفرقة الناجية، وليس ذكر العدد في الحديث لبيان كثرة الهالكين، وإنما هو لبيان اتساع طرق الضلال وشعبها ووحدة طريق الحق نظير ذلك، وبهذا يرتفع الاشكال من ان الحديث يصادم خيرية الامة وانها نصف أهل الجنة، فالحديث لا ينفي ذلك اذا فهم فهما صحيحا.

وقد وصفت الفرقة الناجية بثلاثة اوصاف:

إحداها: أنهم الجماعة.

الثانية: أنهم السواد الأعظم.

الثالثة: أنهم من كان على مثل ما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه رضوان الله عليهم أجمعين، وهذه الصفة تبين المراد من الصفتين قبلها وتدل على أن أهل الحق هم الجماعة والسواد الأعظم.

٣- من استحق دخول النار من الامة فانه يخرج منها بعد أخذ جزاءه ولا يخلّد فيها فلا يفهم من الحديث خلود من استحق دخول النار.

٤- لا يمكن حصر الفرق بالثلاث والسبعين كحصر كلي، فمن العلماء من جعل هذا العدد أصولا للفرق ويتفرع منها غيرها، ومن العلماء من أوصل الفرق الى الثلاث والسبعين، والصحيح عدم الجزم بالحصر.

٥- لم يكفر العلماء الفرق المخالفة الا اذا كانت البدعة كفرية كإنكار معلوم من الدين بالضرورة، وقد اطلق العلماء الكفر على الجهمية المحضة، أما باقي الفرق كالخوارج والمرجئة والمعتزلة لم يكفرهم العلماء.

ويوصي الباحث بالاهتمام بالأحاديث الواردة في الافتراق، ودراستها دراسة حديثية عقائدية، فهذه الأحاديث فيها توصيف للفتن التي تعصف بالأمة، وكيفية المخرج منها.

المصادر والمراجع بعد القرآن الكريم

١. الأجوبة المرضية فيما سئل السخاوي عنه من الأحاديث النبوية، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت ٩٠٢ هـ)، المحقق: د. محمد إسحاق محمد إبراهيم، دار الراية للنشر والتوزيع، (ط/ ١)، ١٤١٨ هـ.

٢. الاعتصام، إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي (ت ٧٩٠هـ)، دار النشر: المكتبة التجارية الكبرى – مصر.

٣. تاريخ الثقات، أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلى الكوفى (ت ٢٦١هـ)، دار الباز، ط:١ ١٤٠٥هـ-١٩٨٤م.

٤. التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين، طاهر بن محمد الأسفراييني، أبو المظفر (ت ٤٧١هـ)، المحقق: كمال يوسف الحوت، عالم الكتب – لبنان ط/ ١، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

٥. تحفة الأبرار شرح مصابيح السنة القاضي ناصر الدين عبد الله بن عمر البيضاوي (ت ٦٨٥هـ) المحقق: لجنة مختصة بإشراف نور الدين طالب، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت، ١٤٣٣ هـ - ٢٠١٢م .

٦. تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي: لابي العلا محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفورى (ت ١٣٥٣هـ): دار الكتب العلمية – بيروت.

٧. تفسير ابن كثير تفسير ابن كثير المسمى تفسير القرآن العظيم: لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي (ت ٧٧٤هـ):تحقيق: سامي بن محمد سلامة: دار طيبة للنشر والتوزيع: ط:٢ - ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩ م .

٨. تقريب التهذيب، لأبي الفضل أحمد بن بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد عوامة: دار الرشيد – سوريا، ط:١- ١٤٠٦ ه – ١٩٨٦م.

٩. تلبيس إبليس جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر، بيرزت، لبنان، ط/ ١، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م .

١٠. التلخيص، مطبوع بهامش المستدرك للحاكم، دار الكتب العلمية – بيروت:ط:١ - ١٤١١ – ١٩٩٠.

١١. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبي الحجاج المزي (ت ٧٤٢هـ): تحقيق: د. بشار عواد معروف: مؤسسة الرسالة – بيروت: ط:١- ١٤٠٠ – ١٩٨٠.

١٢. التيسير بشرح الجامع الصغير، لزين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي (ت ١٠٣١هـ): مكتبة الإمام الشافعي – الرياض: ط:٣- ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

١٣. الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه: لمحمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي: تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر: دار طوق النجاة: ط:١- ١٤٢٢هـ .

١٤. الجرح والتعديل لأبي محمد عبد الرحمن بن محمد الرازي ابن أبي حاتم (ت ٣٢٧هـ): طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - بحيدر آباد الدكن – الهند: دار إحياء التراث العربي – بيروت: ط:١- ١٢٧١ هـ ١٩٥٢ م.

١٥. حاشية السندي على سنن ابن ماجه المسماة كفاية الحاجة في شرح سنن ابن ماجه: لمحمد بن عبد الهادي، السندي (ت ١١٣٨هـ): دار الجيل - بيروت، بدون طبعة .

١٦. حديث افتراق الأمة إلى نيف وسبعين فرقة، للإمام المحدث محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني، تحقيق وتخريج:سعد بن عبد الله بن سعد السعدان، دار العاصمة الرياض، (ط/ ١)، ١٤١٥ هـ، (ص٦٧).

١٧. الحوادث والبدع، محمد بن الوليد بن محمد بن خلف، أبو بكر الطرطوشى المالكي (ت ٥٢٠هـ)، المحقق: علي بن حسن الحلبي، دار ابن الجوزي، ط/ ٣، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م .

١٨. الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم ابن الوزير، محمد بن إبراهيم بن علي بن المرتضى بن المفضل الحسني القاسمي، أبو عبد الله، عز الدين، من آل الوزير (ت ٨٤٠هـ)، تقديم: فضيلة الشيخ العلامة بكر بن عبد الله أبو زيد، اعتنى به: علي بن محمد العمران، الناشر: دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع.

١٩. سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، لأبي عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني (ت ١٤٢٠هـ): مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض: ط:١ .

٢٠. سنن ابن ماجه، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، وماجة اسم أبيه يزيد (ت ٢٧٣هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي.

٢١. سنن الترمذي، محمد بن عيسى بن سَوْرة، الترمذي، أبو عيسى (ت ٢٧٩هـ)، المحقق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي – بيروت، ١٩٩٨م .

٢٢. سنن الدارمي: لأبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، (ت ٢٥٥هـ):تحقيق: حسين سليم أسد

الداراني: دار المغني للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية:ط:١- ١٤١٢ هـ - ٢٠٠٠ م.
٢٣. شرح النووي على مسلم المسمى المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج: لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ): دار إحياء التراث العربي – بيروت: ط:٢- ١٣٩٢ هـ.
٢٤. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار: دار العلم للملايين – بيروت، ط:٤ - ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .
٢٥. الصحوة الاسلامية بين الاختلاف المشروع والتفرق المذموم، دز يوسف القرضاوي، دار الشروق الاولى ١٤٢١هـ-٢٠٠١م، القاهرة – مصر-.
٢٦. الطبقات الكبرى، أبو عبد الله محمد بن سعد، البصري، البغدادي المعروف بابن سعد (ت ٢٣٠هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية – بيروت، ط:١، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م.
٢٧. العقيدة الاسلامية ومذاهبها، قحطان عبد الرحمن الدوري، كتاب ناشرون- بيروت، ٢٠١١م-١٤٣٢هـ.
٢٨. العلم الشامخ في إيثار الحق على الآباء والمشايخ، صالح بن مهدي المقبلي اليمني (ت: ١١٠٨هـ)، ط/ ١ – مصر، سنة ١٣٢٨هـ.
٢٩. العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم، ابن الوزير، محمد بن إبراهيم بن علي، أبو عبد الله، عز الدين (ت ٨٤٠هـ)، حققه وضبط نصه، وخرج أحاديثه، وعلّق عليه: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، (ط/ ٣)، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م .
٣٠. عون المعبود شرح سنن أبي داود، ومعه حاشية ابن القيم: تهذيب سنن أبي داود وإيضاح علله ومشكلاته: لمحمد أشرف بن أمير بن علي بن حيدر، أبو عبد الرحمن، ، العظيم آبادي (ت ١٣٢٩هـ): دار الكتب العلمية – بيروت: ط:٢- ١٤١٥ هـ .
٣١. فتح الباري شرح صحيح البخاري، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ): دار المعرفة – بيروت- ١٣٧٩ ه.
٣٢. فتح القدير، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (ت ١٢٥٠هـ)، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب - دمشق، بيروت، (ط/ ١) - ١٤١٤ هـ.
٣٣. الفرق بين الفرق، عبد القاهر بن طاهر بن محمد بن عبد الله البغدادي التميمي الأسفراييني، أبو منصور (ت ٤٢٩هـ)، الناشر: دار الآفاق الجديدة – بيروت، الطبعة: ٣، ١٩٧٧ م.
٣٤. الفصل في الملل والأهواء والنحل، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي

الظاهري (ت ٤٥٦ هـ)، الناشر: مكتبة الخانجي - القاهرة .
٣٥. الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: محمد عوامة، دار القبلة للثقافة الإسلامية - مؤسسة علوم القرآن، جدة، ط:١، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م.
٣٦. الكاف الشاف في تخريج أحاديث الكشاف، للإمام الحافظ احمد بن علي ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، طبع في دار عالم المعرفة بيروت بذيل تفسير الكشاف في المجلد الرابع .
٣٧. الكامل في ضعفاء الرجال، لأبي أحمد بن عدي الجرجاني (ت ٣٦٥هـ): تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود-علي محمد معوض، دار الكتب العلمية - بيروت-لبنان، ط:١ - ١٤١٨هـ - ١٩٩٧ م .
٣٨. المجروحين من المحدثين، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان أبو حاتم، الدارمي، البُستي (ت ٣٥٤هـ)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية، ط:١، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.
٣٩. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد لأبي الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (ت ٨٠٧هـ):تحقيق: حسام الدين القدسي: مكتبة القدسي، القاهرة: ١٤١٤ هـ، ١٩٩٤ م .
٤٠. مجموع الفتاوى، لتقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (ت ٧٢٨هـ) تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية: ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م .
٤١. مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، علي بن (سلطان) محمد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري (ت ١٠١٤هـ)، دار الفكر، بيروت – لبنان، ط/ ١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
٤٢. المستدرك على الصحيحين، لأبي عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله (ت ٤٠٥هـ):تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا: دار الكتب العلمية – بيروت:ط:١ - ١٤١١ – ١٩٩٠ .
٤٣. مسند أحمد، لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (ت ٢٤١هـ)، المحقق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون، مؤسسة الرسالة، (ط/ ١)، ١٤٢١ هـ.
٤٤. المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم: لمسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت ٢٦١هـ):تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي: دار إحياء التراث العربي – بيروت .
٤٥. مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، لأبي العباس شهاب الدين أحمد بن أبي بكر البوصيري (ت

٨٤٠هـ): المحقق: محمد المنتقى الكشناوي: دار العربية – بيروت: ط: ٢- ١٤٠٣ هـ.
٤٦. المعجم الكبير، لسليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني (ت ٣٦٠هـ): تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي: مكتبة ابن تيمية – القاهرة: ط: ٢، ويشمل القطعة التي نشرها لاحقا المحقق الشيخ حمدي السلفي من المجلد ١٣ (دار الصميعي - الرياض / الطبعة الأولى، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م) .
٤٧. المغني عن حمل الأسفار في الأسفار، في تخريج ما في الإحياء من الأخبار: لأبي الفضل زين الدين عبد الرحيم العراقي (ت ٨٠٦هـ): دار ابن حزم، بيروت – لبنان: ط:١- ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م .
٤٨. مقالات الإسلاميين، علي بن إسماعيل الأشعري أبو الحسن (ت ٣٢٤هـ)، تحقيق: هلموت ريتر، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط:٣ .
٤٩. الملل والنحل، أبو الفتح محمد بن عبد الكريم بن أبى بكر أحمد الشهرستاني (ت ٥٤٨هـ) مؤسسة الحلبي.
٥٠. منهاج السنة، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (ت ٧٢٨هـ) المحقق: محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط/ ١، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .
٥١. الموسوعة الفقهية الكويتية صادر عن: وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية – الكويت، الطبعة: (من ١٤٠٤ - ١٤٢٧ هـ) الأجزاء ١ - ٢٣: الطبعة الثانية، دار السلاسل – الكويت، . الأجزاء ٢٤ - ٣٨: الطبعة الأولى، مطابع دار الصفوة – مصر، الأجزاء ٣٩ - ٤٥: الطبعة الثانية، طبع الوزارة.
٥٢. ميزان الاعتدال في نقد الرجال: لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨هـ): تحقيق: علي محمد البجاوي: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت – لبنان:ط:١- ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٣ م.
٥٣. النهاية في غريب الحديث والأثر: لمجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري ابن الأثير (ت ٦٠٦هـ):، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م: تحقيق: طاهر أحمد الزاوي - محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية - بيروت.